الجمهوريّة التّونسيّة **الحمـد لله**

مجلس المنافسة

الجلسة العامّة

الموضوع: الاستشارة العمومية المتعلقة بالعناصر الدّنيا لعرض التقسيم الافتراضي للنّفاذ المحلّي.

القطاع: الاتّصالات

الرّأي عدد 172629

الصّادر عن مجلس المنافسة

بتاريخ 13 جويلية 2017

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطّلاع على مكتوب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات المتعلق بالاستشارة العمومية التي أصدرتها الهيئة حول العناصر الدنيا لعرض التقسيم الافتراضي للنفاذ المحلّي والمرسّم بكتابة المجلس بتاريخ 23 فيفري 2017.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصّيغ القانونيّة لجلسة يوم الخميس 13 جويلية 2017.

وبعد التأكّد من توفّر النّصاب القانوني،

وبعد الاستماع إلى المقرّر السيّد عصام عمّوري في تلاوة تقريره الكتابي،

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامّة لمجلس المنافسة على ما يلي:

حيث يتبين بالإطّلاع على محتوى المكتوب الموجّه من رئيس الهيئة الوطنية للإتّصلات أنّ الأمر يتعلّق في الحقيقة والواقع بطلب إبداء الرّأي حول إستشارة عموميّة تعتزم الهيئة إصدارها حول العناصر الدّنيا لعرض التّقسيم الافتراضي للنفاذ المحلّي.

وحيث فضلا عن أنّ إبداء مجلس المنافسة لرأيه بخصوص الإستشارة العمومية سالفة الذّكر لا يندرج ضمن الإختصاص الإستشاري المضبوط بالفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015

المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، فانّه ثبت بالإطّلاع على موقع واب الهيئة الوطنية للإتّصالات أنّه تمّ إطلاق الإستشارة العموميّة ونشرها، كما صدر عن الهيئة الوطنية للاتصالات قرار يقضي باقرار العناصر الدّنيا لعرض التّقسيم الافتراضي للنفاذ المحلّي بتاريخ 08 ماي 2017، الأمر الذي يكون معه نظر مجلس المنافسة في الإستشارة الراهنة عديم الجدوى.

وصدر هذا الرّأي عن الجلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 13 جويلية 2017 برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السّادة محمد العيّادي وعمر التونكتي والخموسي بوعبيدي والهادي بن مراد ومعز العبيدي وسالم بالسعود وخالد السلاّمي ومحمّد بن فرج و السيّدة ريم بوزيان وبحضور المقرّر العام السيّد محمد البحري القابسي وكاتب الجلسة السيّد نبيل السماتي.

الرئيس

رضا بن محمود